جامعة أحمد دراية أدرار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

مشروع الجزائر الإلكترونية

" الآفاق والتحديات "

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالبين :

- ساسي عبد الرحمان
- عبد الله ديبة

تحت اشراف الأستاذ

أ. حمزة هداجي

الرقم	الإسم و اللقب	الرتبة	مؤسسة الإنتماء	الصفة
01	أ.د.محمد رحموني	أستاذ محاضر أ	جامعة أدرار	رئيسا
02	أ.حمزة هداجي	أستاذ مساعد أ	جامعة أدرار	مشرقا ومقررا
03	أ.عبد الحفيظ حسناوي	أستاذ مساعد	جامعة أدرار	مناقشا

2022-2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة أحمد دراية - أدرار

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): حنة هاجي

المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـــ: مشروع الجزائر الالكتروني- الأفاق والتحديات.

من إنجاز الطالب(ة): دبية عبد الله

و الطالب(ة): سايبي عبد الرحمان

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: علوم سياسية

التخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/31

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 2022/06/09

مساعد رئيس القسم:

رئيس قسم العلوم السياسية
جعفري عبد الله

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة ادرار

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

الإهـــــــــــــــــــــــداء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم سيدنا وحبيبنا محمد عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم (ص) وعلى آله وصحبه أجمعين اما بعد:قال تعالى: (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً) الإسراء:الآية:24

وبعد ما رست سفينة بحثنا على شواطئ الأمان، أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كانوا سببا في وجودي و روحهما لا تفارق روحي ودعائهم سر نجاحي ، اللذين يعجز اللسان عن وصف جميلهما لي وفضلهما الكبير في ما وصلت إليه اليوم والدايا أمي بارك الله لي فيها وفي عمرها وإلى روح أبي رحمة الله عليه وأسكنها فسيح جنانه ،كما أهدي هذا العمل إلى أخوتي كل واحد باسمه والى كل عائلة *ديبة*، والى أعمامي وعماتي و أخوالي و خالاتي والى جدتي رحمها الله واسكنها فسيح جنانه، والى صديقي في البحث(ساسي)، والى كل من ساهم في بحثنا هذا من قريب او بعيد

عبد الله

الإهـــــــــــــــــــــــــــــداء

الى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها

الى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلها

الى من تدق نبضات قلبي لأجلها

الى أمي العزيزة أدامها الله لي و حفظها

الى من أحمل اسمه بكل فخر و من أفتقده منذ الصغر الى روحه الطاهرة

الى سبب وجودي في الحياه ابي الغالي تغمده الله بفضائل رحمته و اسكنه فسيح جنانه

الى إلى من شاركوني حلو الحياة ومرها، بجدها ولهوها أخواتي الغاليات فاطمة و عائشة

إلى زوجتي رفيقة دربي العزيزة الغالية وأبنائي الأعزاء

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية الذين سهروا على إعطائنا ثمار العلم والمعرفة طيلة هذه السنة بالأخص الأستاذ «حمزة هداجي » و الأستاذ« محمد الحسن بن مالك »

الى زملائي الأعزاء الذين شاركونا مقاعد الدراسة " عبد الله ديبة ، بريكة مسعودي، مختار طكوبا"

إلى كل من هو في قلبي وغاب عن ذاكرتي أهدي هذا العمل المتواضع

سماسي

شـــكر وتقـــدير

قال الله تعالى:(إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) سورة الإنسان 03

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"اشكر الناس لله عز وجل اشكرهم لعباده ومن لم يشكر القليل لم يشكر الكثير"

حديث شريف.

لا يسعنا بعد الإنتهاء من إعداد المذكرة إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذنا الفـاضل: "حمزة هداجي "على كل ما قدمه من توجهات قيمة و ملاحظات نيرة طوال فترة انجاز هذا العمل كما أتوجه بجزيل الشكر و عظيم الامتنان إلى السادة الأساتذة المحترمين كلا باسمه،أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا العمل.

عبد الله &ساسي

مقدمة

مقدمة

إن العالم بأسره قد دخل مرحلة متطورة ضمن آفاق عصر المعلومات بهدف الاستفادة من التقنيات المتاحة في جمال نظم وتقنية المعلومات والاتصالات، الذي أصبح المعيار الذي تقاس به درجة تقدم الأمم في القرن الحادي والعشرين. لذا تقوم الدول بتطوير سياساتها العامة بما يتوافق ومتطلبات العصر الجديد، وبتطوير الآليات والوسائل التقنية المستخدمة لمتابعتها تنفيذاً لتلك السياسات، وللإشراف على سير العمل في الإدارات الحكومية، بما يكفل القيام بمسؤولياتها وتحقيق أعلى كفاءة ممكنة لأداء العمل الحكومي لديها من خلال ما يطلق عليه اسم "الحكومة الإلكترونية ."

1-أهمية الموضوع

تنبع أهمّية البحث من الأهمية التي حظي بها مفهوم الحكومة الإلكترونية خصوصاً في السنوات الأخيرة، حيث يساهم هذا البحث في إبراز الدور الهام لتشجيع تطبيق الحكومة الإلكترونية بالجزائر، والسعي لبيان الفوائد التي من الممكن تحقيقها من واقع تطبيق الحكومة الإلكترونية، وما المعوقات والتحديات التي تقف حائلا أمام تطبيق هذا النظام، مع محاولة وضع الحلول اللازمة من أجل التحول نحو مجتمع معلوماتي.

2-أهداف الدراسة

هدف البحث تقييم تجربة الحكومة الإلكترونية في الجزائر وصولاً إلى وضع مقترح مفهوم الحكومة الإلكترونية في إدارة الخدمات العامة عامة ، وذلك من خلال تحديد متطلبات النظام الجديد وكيفية تطبيقه على نطاق واسع وتقييم المشكلات التي يمكن أن تواجه تنفيذه.

ينظر إلى الحكومة الإلكترونية على أنها أحد أهم التوجهات المعاصرة في مجال الإدارة الحديثة التي أفرزتها ثورة المعلومات والاتصالات ، وما صاحب ذلك من حرص الدول على الاستفادة من وسائل التقنية الحديثة المتقدمة في أداء وتنفيذ أعمالها ، وتقديم خدماتها العامة بكل يسر ودقة ومرونة وسرعة وبالكم والكيف المطلوبين ويمكن حصر أهداف الدراسة في الأتي:

-إلقاء الضوء على أحد التوجهات الحديثة في مجال الإدارة العامة ، بل أبرزها على الإطلاق ، وهو الحكومة الإلكترونية والتحديات المتعلقة بهذا الاتجاه.

-البحث عن مدى وضوح مفاهيم الحكومة الإلكترونية لدى مسئولي موظفي إدارات الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية في الجزائر .

-التعرف على مدى توفر متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية في الأجهزة الحكومية في الجزائر

-التعرف على مدى تطبيق الحكومة الإلكترونية في الأجهزة المركزية في الجزائر .

-التعرف على العراقيل التي تحد من تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر

-تقديم التوصيات المناسبة التي تشجع المسؤولين على الاستمرار في تطبيقات الحكومة الإلكترونية

.2-مبررات اختيار الموضوع

لعل اهتمام الباحث و رغبته في تناول موضوع معين عما سواه هو في الحقيقة مبني على اعتبارات ذاتية ترتبط بشخص الباحث، و توجه اهتماماته بحكم الميل نحو موضوعات معينة ، و أخربموضوعية ترتبط بمواصفات موضوع الدراسة من حيث قيمته العلمية، و كذا حداثة الموضوع، وصلاحية البحث فيه، مما سبق يمكن تلخيص أهم مبررات تناول هذا الموضوع فيما يلي :

أ- **المبررات الذاتية** : و التي تنطلق من الاهتمام الشخصي بموضوع إصلاح وتطوير الخدمة العامة باعتبارها تمثل مرتكز النهوض بجودة الحكم ، و انطلاقا من قناعة الباحث أن أي تطوير أو تحديث داخل الدولة لابد أن يكون موضوعه ، و محوره إصلاح و ترشيد علاقة الفرد و المواطن بمؤسسات الدولة ، و هذا ما تنشده الإدارة الإلكترونية التي تهدف إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن .

ب- **المبررات الموضوعية** : و تنبع هذه الأخيرة من القيمة العلمية لموضوع الإدارة الالكترونية ،إضافة إلى توفر عنصر الجدية في الموضوع على مستوى الطرح العلمي الأكاديمي و محدودية الدراسات و الأبحاث التي تعني به و هو ما يشجع و يفتح أمام الدارسين مزيدا من الاجتهاد و محاولة إثراء الموضوع في جوانبه النظرية و التطبيقية.

3-الدراسات السابقة

1-دراسة: منصوري الزين وسفيان نقماري 2013

متطلبات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر – دراسة تجارب بعض الدول

ملخص البحث:

جاءت هذه الورقة البحثية للتعريف بالحكومة الالكترونية من خلال تقديم خصائص هذه الخدمة الجديدة و أهدافها، ثم البحث عن متطلبات إنشاءها، كما تم التطرق أيضا إلى أهم دوافع الانتقال إلى الحكومة الالكترونية، وإبراز معوقات تطبيقها.

2–دراسة: مبروك عبد النور الإدارة الالكترونية في الجزائر. 2014

محور المداخلة: المحور الثالث مجالات تطبيق الإدارة الالكترونية للمرافق العامة في الجزائر.

ملخص المداخلة: لقد أفرزت العولمة تحولات وتغيرات كثيرة خاصتا في مجال الإعلام والاتصال ووعيا بهذه القضايا و التطورات قامت الحكومة الجزائرية بإعداد برنامج متعدد المحاور سمي "بمشروع الجزائر الالكترونية 2013 ، "و الذي يتضمن سلسلة من التدابير تهدف لتحسين الخدمات العامة من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية ، اللامركزية في إصدار الوثائق وتعميم استخدام الإدارة الإلكترونية في المؤسسات و الإدارات العمومية ، بقصد عصرتنها.

وتعتبر هذه التدابير جزءا من الإستراتيجية الجديدة للحكومة،وتهدف إلى أنسنة الإدارة من خلال التقرب إلى المواطن وضمان جودة الخدمات العامة.

3– دراسة :براهيمي سميحة: (2018) الادارة الالكترونية في الجزائر بين الواقع و الافاق مدخلة المؤتمر الدولي السادس بعنوان: النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني

ملخص :

يعيش العالم في هذه الفترة ثورة تقنية عالية في قرن التقدم العلمي و التكنولوجي، و هذا التطور في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و المعرفة أدى إلى ظهور أساليب و أدوات و طرق و تقنيات جديدة في كل المجالات و بالأخص في مجال الإدارة ووظائفها ، مما فرض على كل الدول و الحكومات إعادة تقييم الأداء الحكومي و إعادة النظر في وظائفها التقليدية و الخدمات التي تقدمها للمواطن ، و كذا طرق اداء الاعمال وتنفيذ المعاملات في القطاعات الحكومية المختلفة كخيار استرتيجي رغبة من تلك الحكومات في مواكبة متطلبات هذا العصر ، و هو ما فرض عمليا ادخال تقنيات المعلومات في الاعمال الحكومية و ربط المواطن بمختلف الاجهزة الحكومية بهدف توفير المعلومات و السلع و الخدمات الحكومية بمختلف انواعها بشكل الي ،لذا ارتاينا طرح الاشكالية حول مدى فعالية الادارة الالكترونية في ترشيد و تحسين الخدمة العمومي

4–إشكالية الموضوع:

يعتبر موضوع الإدارة الإلكترونية من بين المواضيع التي أخدت حيزا واسعا من النقاش داخل مختلف دول العالم و يعد أيضا محورا لأبرز المشاريع التي تسعى الحكومة الجزائرية لتجسيدها خصوصا في السنوات الأخيرة و منه نطرح الإشكالية التالية:

- ماهو واقع مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر؟

5-التساؤلات الفرعية:

1-كيف يمكن تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر؟

2-إلى أي مدى ساهمت الإدارية الإلكترونية في انفتاح الإدارة الجزائرية

3-كيف يمكن مطابقة احتياجات المرافق العامة مع تأهيل الكادر البشري من جهة و تقنية الإلكترونيات من جهة؟

6-الفرضيات:

1-يمكن تطبيق الإدارة الإلكترونية في عديد الميادين.

2-عملت الإدارة الإلكترونية على الانتقال من النسق المغلق إلى النسق المفتوح.3-يمكن مطابقة احتياجات المرفق العام في الجزائر مع العنصر البشري المؤهل في استخدام المجال الإلكتروني بما يتوافق مع المتطلبات العصرية.

7-الحدود المكانية و الزمانية

أ-الحدود المكانية:

تتمحور دراستنا حول الحدود الجغرافية الخاصة بالدولة الجزائرية.

ب-الحدود الزمانية:

الدراسة تتناول مشروع الجزائر الإلكترونية بعد سنة 2009 م وهي سنة إطلاق مخطط "الجزائر الإلكترونية 2013م"

8-الإطار المنهجي

أ-المنهج الوصفي: وهو طريقة لدراسة الظواهر والمشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بالطريقة العلمية ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة ثم استخدام ذلك في نتائج البحث ولقد تم استخدام هدا المنهج نظرا لطبيعة الدراسة والتي تتطلب تقديم تفسير وصفي للمساعدة على فهمها وكشف أسبابها وانعكاساتها.

ب-المنهج التحليلي: وهو منهج يقوم على تقسيم وتجزئة الظواهر والمشكلات البحثية إلى عناصر أولية التي تكونها لتسهيل عملية الدراسة وبلوغ الأسباب التي أدت إلى نشأتها وتم استخدام هدا المنهج بهدف تفكيك مشروع الجزائر الإلكترونية وكذلك تحليل واقع هدا المشروع بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة بنهاية البحث.

ج-اقتراب الاقتصاد السياسي: يركز على العامل الاقتصادي و دوره في العملية السياسية و هذا ما يساعد في العديد من الظواهر من منطلق اقتصادي، وتم استخدام هذا الاقتراب في هذه الدراسة من خلال الأعباء و المصاريف التي قد تتحملها الحكومة بهدف التجسيد الحقيقي للحكومة الإلكترونية.

9-الإطار ألمفاهيمي:

-*__الحكومة التقليدية__ : تعني تقدم الخدمات العامة الحكومية للمستفيدين بشكل يدوي من موقع أو مكان الجهة الحكومية بأسلوب روتيني وبطئ.

-*__الثورة الرقمية__ : فهي تلاقي الحاسب الآلي مع كل من الاتصالات والإلكترونات الدقيقة ، والقواعد البيانات ، وتقنيات أخرى تزداد رخصاً وبساطة مما يشكل انفجاراً معلوماتياً هائلاً.

-*__الأجهزة الحكومية__ : هي جميع الوزارات الحكومية في الجزائر والمعنية بتقديم الخدمات العامة للمستفيدين.

-*__الشبكة__ : مجموعة من الحاسبات ، والأجهزة الأخرى المتخصصة ، متصلة ببعضها بعض لتحقيق الاشتراك في استخدام البرمجيات ونقل البيانات والمعلومات في ما بينها.

-*__التعاملات الإلكترونية__ : هي تلك المعاملات التي يتم إنجازها باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة من خلال شبكة الإنترنت.

-*__التوقيع الإلكتروني__ : عبارة عن إشارات ، أو رموز ، أو حروف مرخص بها من جهة مختصة باعتماد التوقع الإلكتروني ، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتصرف القانوني وتسمح بتمييز شخصية صاحبها وتحديد هويته وتتم دون غموض وعن رضاءه بهذا التصرف القانوني.

-*__الأمن الإلكتروني__ : يعني توفير الوسائل والإجراءات التي تحقق الحماية من الأحداث المستقبلية غير المرغوب فيها،وهذه الأحداث تسمى تهديدات والتي تؤدي عادة إلى فقد إحدى جزئيات النظام.

10-صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا عند إنجازنا لهده الدراسة بعض الصعوبات والتي تتمثل في

-شح المادة العلمية مع صعوبة الاستفادة منها وحصرها

-شساعة الموضوع وصعوبة حصره في مجال معين .

11-تقسيم الدراسة

قسمنا دراستنا إلى فصلين فصل أول مفاهيمي حول الحكومة الإلكترونية وتطرقنا فيه إلى ماهية الحكومة الإلكترونية من خلال ثلاثة مطالب وهي مفهوم الإدارة الإلكترونية و أهدافها و أهميتها و مبحث ثاني حول آليات تطبيق الحكومة الإلكترونية من خلال مراحل الانتقال إليها و متطلباتها و الآثار المترتبة عليها مع تقديم خلاصة لهذا الفصل. أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى مشروع الجزائر الإلكترونية فوضعنا كمبحث أول الجاهزية الإلكترونية في الجزائر وهذا من خلال جاهزية الدولة إلكترونيا و مؤشرات هذه الجاهزية و الأهداف المسطرة من طرف الدولة الجزائرية وكمبحث ثاني يتحدث حول واقع تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية و الأفاق التي تسعى الجزائر للوصول إليها و في المطلب الأخير المعيقات التي تواجه مشروع الجزائر الإلكترونية، مع وضع خلاصة للفصل.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية

تمهيد:

إن مشروع الحكومة الإلكترونية بمفهومه و إدارته يمثل ثورة إدارية تنموية للأعمال الحكومية إذ يربط بين تكنولوجيا المعلومات و بين مهام و مسؤوليات الجهاز الحكومي من خلال إتباع إستراتيجيات و سياسات واضحة تأخذ في الاعتبار المتغيرات في مجال صناعة المعلومات و إنعكاس دلك على الأعمال الحكومية لدلك توجه العالم بأسره نحو إستخدام الإدارات الإلكترونية من خلال الحكومة الإلكترونية في إنجاز المعاملات للمواطنين و تبسيط الإجراءات بين الإدارات و الوزارات و كذلك القطاع الخاص.

المبحث الأول : ماهية الحكومة الالكترونية

بدأت تطبيقات الحكومة الإلكترونية في العقود الثلاثة الأخيرة بأساليب و أشكال مختلفة ودلك بإستخدام البرامج الحاسوبية و الإحصاء لتسهيل التعاملات و التخلص من الإجراءات التقليدية تفاديا لضياع الوقت وتقليل الجهد.

المطلب الأول :مفهوم الحكومة الالكترونية

ظهر مصطلح الحكومة الإلكترونية في إطار لجنة الأمم المتحدة لتنشيط التبادل التجاري بين الدول بالوسائل الإلكترونية أو مايعبر عنها بالتجارة الإلكترونية، ومثل هدا الإرتباط منطقي، فإن التبادل التجاري بالوسائل الإلكترونية لايمكن أن يتم بمعزل عن إستخدام الحكومات للوسائل الإلكترونية في أعمالها.1

الفرع الاول : نشأة الحكومة الإلكترونية

إن التطور الذي حصل في تكنولوجيا الانترنت وانتشار التجارة الالكترونية أدى إلى عقد العديد من المؤتمرات البنَّاءة ،والتي تحث على الاستمرار في تبني هذه التقنيات والتطورات ،التي تؤدي إلى تحسين إجراء المعاملات التجارية والتسوق عبر الانترنت وقد استفادت الحكومات والشركات من تكنولوجيا المعلومات في أنشطتها حيث وظفتها في انجاز العمليات الإحصائية والجغرافية مما ساعدها على اتخاذ القرارات في السياسات العامة، وهذا التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال جعلها تفكر في تقديم خدماتها للمواطنين بالاعتماد على هذه التكنولوجيا، فظهر مفهوم **" الحكومة الالكترونية "**

والجزائر كجزء من هذا العالم ليست بعيدة عن هذه التطورات، فقد تضمنت سياساتها العامة برامج تسعى إلى الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال بهدف بناء مجتمع المعلومات، ويظهر هذا جلياً من خلال الخطاب الرسمي للمسؤولين والجهود التنموية بعد التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد وإعادة هيكلة المؤسسات في التسعينات، لاسيما قطاع البريد والمواصلات، حيث ركزت جهود الإصلاح في الجزائر منذ سنة 2000م على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال لتطلق الجزائر بعد ذلك مبادرتها الالكترونية سنة 2008م تحت اسم :"الجزائر الالكترونية" (2009م – 2013م).

ويعد مفهوم الحكومة الالكترونية électronique-gouvernement من المفاهيم الجديدة المرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال و التي أثرت بشكل كبير على القطاع الحكومي وأدائه، حيث يشير مفهومها إلى تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وقطاع الأعمال، بالاعتماد على التقنيات وشبكات الاتصال الحديثة بهدف تطوير أداء الأجهزة الحكومية وتحقيق الفعالية في التعامل معها.

الحكومة الالكترونية هي نسخة افتراضية عن الحكومة الحقيقية (التقليدية) مع فرق بينهما وهو أن الأولى تعيش في شبكات الكترونية وأنظمة معلوماتية، في حين أن الثانية تحاكي الوظائف التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة[1]

وتعد إطار شامل ومتكامل للتطبيقات الالكترونية في المجال الإداري على مستوى أطراف العملية الإدارية كافة، وهذا يعني أن تطبيق أسلوب الحكومة الالكترونية الخطوة السابقة لتطبيق أسلوب الحكومة الإلكترونية في الجهات الحكومية.[2]

إن بناء الحكومة الالكترونية يؤخذ في الحسبان كل ما تمارسه الحكومة في العالم الحقيقي سواء في علاقاتها بالجمهور أو علاقة مؤسساتها بعضها ببعض أو علاقاتها بجهات الأعمال الداخلية والخارجية.[3]

بدأت تطبيقات الحكومة الالكترونية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم بأساليب وأشكال مختلفة وكانت محصورة في استخدام البرامج الحاسوبية في الإحصاء أو إظهار النتائج المختلفة في موازنات الدول و طريقة توزيعها.[4]

ويعود ظهورها إلى عدة أسباب مختلفة، سياسية كظهور العولمة، وتكنولوجية كظهور شبكة الانترنت وتطوير شبكات عالية في تشفير البيانات وابتكار تقنية الإمضاء الالكتروني، وأسباب اقتصادية كظهور التجارة الالكترونية.

الفرع الثاني : تعريف الحكومة الالكترونية

لقد اختلفت آراء الفقهاء حول تحديد مفهوم الحكومة الالكترونية، ويعود ذلك إلى اختلاف الجانب الذي يهتم به كل فقيه،كما أنها في الوقت الحاضر لا تزال مفهوماً غير متبلور نسبياً، هذا لأنها ما زالت إلى حد كبير في المراحل الأولى من تطورها. [5]

---

[1] أحمد بن عيشاوي، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الأعمال، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 7، 2009م – 2010 م، ص288 ،289.

[2] حسين بن محمد الحسن، ''الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق''، بحث مقدم للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض ،13- 16 ذو القعدة 1430هـ الموافق 1- 4 نوفمبر 2009م، ص16.

[3] عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية – مصر، 2008م، ص98.

[4] فهد ناصر العبود، الحكومة الالكترونية بين التخطيط والتنفيذ، ط 2، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض – المملكة العربية السعودية، 2005 م، ص15.

[5] عبد الحميد بسيوني، الديمقراطية الالكترونية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2008م، ص11.

فيعرفها البعض بأنها: "مرادف لعمليات تبسيط الإجراءات الحكومية وتيسير النظام البيروقراطي أمام المواطنين من خلال إيصال الخدمات لهم بشكل سريع وعادل ،في إطار من النزاهة والشفافية والمساءلة الحكومية".[1]

وتعرَّف على أنها: "قدرة القطاعات على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وقطاعات الأعمال بسرعة ودقة عاليتين وبأقل كلفة ممكنة مع ضمان السرية وأمن المعلومات المتداولة في أي وقت و مكان". [2]

ويعرفها البعض على أنها: " استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في انجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية والتواصل مع الموظفين بمزيد من الديمقراطية" .[3]

كما يرى البعض بأن المقصود بالحكومة الالكترونية هو: (قدرة القطاعات الحكومية على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطنين وبين قطاعات الأعمال بسرعة ودقة عالية، وبأقل تكلفة عبر شبكة الانترنت مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة معتمدة على مبدأين هما :

-مبدأ تقني: يتمثل في إعداد المعلومات الكترونيا وتناقلها عبر شبكة الانترنت وضمان دقتها و سريتها

-مبدأ إجرائي: يتمثل في تنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد مع ضمان صحتها ومصداقيتها.[4]

كما تعرف على أنها: (إعادة ابتكار الأعمال الحكومية بواسطة طرق جديدة لإدماج وتكامل المعلومات و توفير فرصة إمكانية الوصول إليها من خلال موقع الكتروني.[5]

ومن خلال التعريفات السابقة للحكومة الالكترونية نستخلص الآتي:

*ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإدارة العامة والمؤسسات الحكومية.

*تعتمد على المعلومات كمورد أساسي لها.

*تعتمد على التقنية الرقمية.

*كونها موجودة في بيئة افتراضية رقمية.

*تقوم على التعاون مع جميع الأطراف.

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص34.

[2] محمود القدوة، الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ،2009، ص 17.

[3] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، الصفحة نفسها.

[4] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص35.

[5] محمود الخالدي محمد، التكنولوجيا الالكترونية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن ،2007م، ص70.

المطلب الثاني: أهداف الحكومة الالكترونية

تهدف الحكومة الالكترونية بصفة عامة إلى الاستفادة من المميزات الرئيسية لتطبيقها، والتي تتمثل بصورة مباشرة في السرعة والدقة في انجاز المعاملات وتقليل الوقت والجهد والتكلفة، وبصورة غير مباشرة في الفوائد الأخرى الناجمة عنها كمنع التزاحم أمام المصالح الحكومية والقضاء على مشكلة تكدس الأوراق وغيرها من السلبيات التي سيزول أثرها تدريجيا بتطبيق نظام الحكومة الالكترونية على العمليات الإدارية[1].

ويمكن ذكر بعض أهدافها فيمايلي :[2]

1- انعكاس الحكومة الالكترونية على أعمال المؤسسات الحكومية الداخلية غير الظاهرة للمتعاملين، تتمثل في تحقيق السرعة والشفافية وإمكانية المحاسبة، والكفاءة وفعالية عمليات وإجراءات أداء أنشطة الإدارة الحكومية. ويساهم هذا التوجه في توفير تكلفة الأعمال وتقديم الخدمات بطريقة جوهرية.

2- تعمل على التوجه نحو تحقيق حاجات المجتمع بطريقة مرضية عن طريق تبسيط التفاعل والتعامل مع الخدمات العديدة المتاحة على وسائل الاتصال، أي يجب أن يوفر الاستثمار في إقامة حكومة الكترونية عائدات ملموسة، سواء كانت في شكل خفض حقيقي في التكلفة أو رفع الكفاءة والإنتاجية أو تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع.

3- سد الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة لتوصيل الخدمات الحكومية للمواطنين ومؤسسات الأعمال التي تحتاج إليها بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو أوقات التقدم إليها.

4- تعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي إذ أنه باستطاعة الحكومة الالكترونية مساعدة مؤسسات الأعمال وخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم بالانتقال على شبكة للحصول على الخدمات والمتطلبات.

5- تحقيق التعلم والتدريب مدى الحياة لزيادة الابتكار والإبداع في المجتمع لكي يتمكن من التنافس والتواجد في عالم سريع التغيير.

6- لا يقتصر عمل الحكومة الالكترونية على إحداث تغييرات في أساليب تقديم المعاملات والخدمات الحكومية والمنافع العامة للمواطنين، بل في إعادة آلية هندسة وهيكلة الأنشطة والعمليات والإجراءات الحكومية ذاتها تدعيماً للتنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه الحكومات المختلفة.

[1] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص37.

[2] سحر قدوري الرفاعي، مرجع سابق، ص310 ،311.

هذا بالإضافة إلى أهداف أخرى يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

*تساهم الحكومة الالكترونية في تعزيز الشفافية من خلال تقديم معلومات ذات درجة عالية من الثقة والالتزام القوي بنشر وتداول هذه المعلومات.

*تحسين استجابة الحكومة لاحتياجات المستفيدين من خلال تجهيزهم بالمعلومات الوافية وابتكار أساليب جديدة للعلاقة البينية المتفاعلة التي تجمع المستفيدين بإدارات وهيئات ووكالات الحكومة.

*توفير الجهد والمال والوقت والموارد المستخدمة من قبل الحكومة في إطار تحسين علاقاتها بالمواطنين وأصحاب الأعمال والمستثمرين، ويتحقق هذا الهدف من خلال التأثير الايجابي المباشر للحكومة الالكترونية في تحسين الأداء الحكومي.

*تسعى مشاريع الحكومة الالكترونية إلى تحسين جودة الخدمات العامة الحكومية المقدمة للمستفيدين، وذلك في ضوء معايير موضوعية لقياس الجودة للإدارات العامة.

*خلق تأثير ايجابي في المجتمع من خلال ترويج وتنمية معارف ومهارات تكنولوجيا المعلومات بين أفراد المجتمع.

ويشير البعض إلى أن تحقيق الأهداف السابقة من خلال الحكومة الالكترونية يجب أن يتم على عدة مراحل:[2]

*المرحلة الأولى: وتتعلق بتحديد الخدمة التي تهم عددا كبيراً من جمهور المستفيدين وإطلاقها الكترونياً، ويكون ذلك بتوضيحها من حيث استعمالها وكيفية الحصول عليها.

*المرحلة الثانية: وتختص بإطلاق العديد من الخدمات الكترونياً سواء داخلياً أو خارجياً.

*المرحلة الثالثة: وتشير إلى تحديد النفقات والإيرادات المتعلقة بالخدمة الالكترونية.

إذن لا تخلو أهداف الحكومة الالكترونية في تجارب دول العالم من مضامين اجتماعية وثقافية وتربوية وسياسية إلى جانب المعاني الاقتصادية المهمة لمشاريع الحكومة الالكترونية، ومن غير هذه الأهداف الاستراتيجية تصبح تطوراً شكلياً غير ذي فائدة للتنمية المستدامة بأبعادها ومجالاتها المتعددة والمتنوعة.

المطلب الثالث :أهمية الحكومة الالكترونية

تتحقق أهمية الحكومة الالكترونية من خلال إدراك حقيقة أن العالم اليوم أصبح يحكم على المجتمع بأنه متقدم أم لا، إذا كان يتميز بوجود ثلاثة شروط أساسية وهي: المساءلة والشفافية والحكم الصالح، وهي تمثل ركائز الحكومة الإلكترونية.

[1] سعد غالب ياسين، الحكومة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، الرياض، (د، س، ن)، ص190.

[2] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص38 ،39.

وبرزت الحكومة الالكترونية بعد أن استمرت في الظهور صور الفساد الإداري والمالي في المجتمع ومؤسساته، كما أن مقتضيات الإصلاح الإداري يلزم المؤسسات الحكومية بنمط الشفافية والوضوح في منهج عملها، وأن تتيح جدية وصول المعلومات عما تقوم به من أعمال للمواطنين وليس فقط استجابة لطلباتهم بل بمبادرات منها.

إن الخدمات المباشرة تعتبر جزءاً من إعادة التصميم الشامل لتوصيل المعلومات والخدمات الحكومية، وبالنسبة للأجهزة الحكومية يستطيع توصيل معلومات وخدمات إدارة قنوات متعددة للنقل والتوصيل.

وعلى الرغم من استمرار توصيل المعلومات والخدمات بالطرق التقليدية مثل استخدام الهاتف، الفاكس أو الطرق اليدوية، إلا أن الهدف العام هو تحسين الخدمات وتوفيرها.

إن الأساس الجوهري والفعال لقيام الحكومة الالكترونية هو أنها تعد عاملاً مهما للتخفيف من نسبة العلاقات المشبوهة وغير الشرعية المحتملة عند المسئولين والعاملين، لأنها تعني أولاً وقبل كل شيء تدفق المعلومات، وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الاتصال فتساهم في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف أشكال الفساد، وتوفير تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على الأمور لتحفيزهم على محاصرة الفساد[1] .

[1] سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 7، جامعة المستنصرية، بغداد – العراق، 2009م، ص 309 ،310.

المبحث الثاني: آليات تطبيق الحكومة الالكترونية

يمكن تحديد نموذج الحكومة الالكترونية بأنه يمثل نموذج أعمال مبتكر مبني على المعلوماتية والتكنولوجيا المتقدمة، وعلى الأخص أساليب التفاعل والشفافية والمصداقية والثقة المتبادلة، ويعتبر نموذج الحكومة الالكترونية مكرسا بالكامل وموجها لخدمة أفضل لمواطنيه ومؤسساته.

المطلب الأول :مراحل الانتقال إلى الحكومة الالكترونية

إن التحول من الطريقة التقليدية في تقديم الخدمات الالكترونية عملية مطولة ومعقدة تحتاج إلى تخطيط وتنظيم من خلال مراحل معينة للتطبيق، نوجزها كما يلي:

1-**مرحلة الفهرسة (الجدولة)** : يقتصر دور المؤسسة الحكومية على حفظ البيانات، تحديثها وعرضها بوسيلة ملائمة على المواطن، ويتوقف دور الحكومة عند هذا الحد فهي تعجز عن تقديم أية خدمات تتجاوز عرض المعلومات[1]

وتكون جهودها منصبة على تطوير هذا الموقع وتجهيز النماذج التي يقوم المواطنون بتحميلها من الانترنت وتعبئتها، لذلك سميت هذه المرحلة بالفهرسة لأنه يتم فهرسة الوثائق الالكترونية حتى يسهل للمواطنين البحث والوصول اليسير إلى تلك الخدمات[2]

ورغم بساطة التقنية المستخدمة في هذه المرحلة إلا أن هناك عدد من التحديات التي تواجه عملية الإدارة والتنظيم لتلك المواقع، وتتطلب الدوائر المختلفة حضور مختلف على الشبكة وموارد ضرورية تخصص لهذا الغرض، وكذلك الحاجة لمراقبة وصيانة المعلومات كلما تغيرت الإجراءات والسياسات الخاصة بالدائرة الحكومية، وهنا تبرز أهمية سرية المعلومات لأنه من الممكن تتبع الأنشطة المنفذة مباشره على الخط من قبل الدائرة الحكومية مثل المنتجات التي يكثر تداولها .وبينما يمكن استخدام هذه المعلومات لتحسين المواقع وما تقدمه، إلا أنها يمكن أن تتسرب إلى طرف ثالث لذا يجب تحديد عدة سياسات تتعلق بأمور السرية وخصوصية المعلومات[3]

2-**مرحلة الصفقات المستندة للحكومة الالكترونية (التعامل)** : يجب أن تكون في هذه المرحلة مبادرات الحكومة مركزة على ربط أنظمة الحكومة الداخلية بمواجهات مباشرة على الانترنت بحيث تسمح

---

[1] عبد القادر العاطف ، متطلبات الحكومة الالكترونية في مواجهة مخاطر الاقتصاد الافتراضي، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول 14 . مارس 2012 ، ص / 03 الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر،13

[2] وسيلة واعر ، دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية –حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائر، الملتقى . الدولي حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، ديسمبر 2010 ،، ص05

[3] طلحي كوثر ، سبل تطبيق الحكومة الالكترونية – الآفاق والتحديات– مجلة دفاتر البحوث العلمية ، ص 175.

للمواطنين انجاز أعمالهم مع الجهات الحكومية الكترونيا ، [1]وتعزز هذه المرحلة تعامل المواطن مع الحكومة على الخط مباشرة، موفرة ساعات طويلة من العمل الورقي، ومتاعب السفر إلى مكاتب الحكومة ووقت الانتظار في الطوابير . وتعد عمليات

تسجيل المركبات الآلية ودفع الضرائب مباشرة على الخط، بداية الخدمات المعتمدة في التعامل المباشر عن طريق الاتصال في كلا الاتجاهين إذ يتعامل المواطن مع الحكومة مباشرة عن طريق تعبئة النماذج الخاصة بالمعاملة على الخط مباشرة وتستجيب الحكومة بمنح الموافقة والإيصالات[2]

3-**مرحلة التكامل العمودي** :يهدف التكامل العمودي) الرأي (للأجهزة الحكومية المحلية والمقاطعات والجهات المركزية التابعة لها إلى ربط الوظائف المختلفة أو خدمات الحكومة المختلفة ،[3] وكمثال للتكامل الرأسي الحصول على ترخيص العمل فعندما تكون الأنظمة بشكل عمودي، فان أي مواطن يتقدم للحصول على رخصة عمل في مدينة معينة تابعة لمقاطعة حكومية، فإن هذه المعلومات تُنشر وتُسجل في نظام ترخيص العمل التابع للمقاطعة أو التابع .للجهة المركزية التابعة للدولة كوزارة العمل للحصول على رقم تعريفي لرب العمل.[4]

4-**مرحلة التكامل الأفقي** :يُعَرف التكامل الأفقي كتكامل عبر وظائف وخدمات مختلفة ومرتبطة ببعضها البعض، بحيث يتمكن المستخدم من الحصول على الخدمات العامة من مختلف الجهات الحكومية بشكل تفاعلي ومن موقع الكتروني واحد، وهنا تتميز الحكومة الالكترونية بإمكانية تقديم خدمات حكومية متصلة طبقا لاحتياجات المستخدم عبر منفذ الكتروني واحد، بحيث يستطيع المستخدم من خلاله أن يستخرج مثلا شهادة ميلاده بالإضافة إلى تحديد رخصة سيارته والاستعلام عن سداد التزاماته الأخرى.[5]

المطلب الثاني :متطلبات التحول إلى الحكومة الالكترونية

إن تطبيق الحكومة الالكترونية يتطلب تهيئة البيئة المناسبة لانطلاق نشاطها كي تتمكن من تنفيذ ما هو منوط بها، فتطبيق الحكومة الالكترونية يجب ان يراعي عدة متطلبات منها:

---

[1] عبد القادر بلعربي ، لعرج مجاهد نسيمة ، مغبر فاطمة الزهراء، تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي 14 مارس / الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر،13 . 2012، ص05

[2] طلحي كوثر، المرجع منفسه

[3] وسيلة واعر ، مرجع سابق ،ص05

[4] عبد القادر بلعربي و آخرون، مرجع سابق، ص05

[5] عبد القادر العاطف ، مرجع سابق، ص04

1-**المتطلبات الادارية والامنية:** تنحصر المتطلبات الادارية والامنية الواجب مراعاتها عند تطبيق الحكومة الالكترونية في العناصر التالية:

- وضع استراتيجية وخطط التأسيس، والتي يمكن أن تشمل ادارة، او هيئة على المستوى الوطني لها وظائف التخطيط، والمتابعة والتنفيذ لمشاريع الادارة الالكترونية، وفي هذه المرحلة لابد من توفير الدعم، والتأييد من طرف الادارة العليا في الهرم الاداري، مع توفير مخصصات مالية كافية لإجراء التحول المطلوب.
- توفير البنية التحتية للإدارة الالكترونية: إذ لابد من العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصالات بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة، ومستوعبة للكم الهائل من الاتصالات، دون اهمال التجهيزات التقنية الأخرى من معدات، واجهزة وحاسبات الية، و محاولة توفيره واتاحته للأفراد والمؤسسات.
- تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات وفق تحول تدريجي وهذا بإعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية، ومختلف الوظائف الحكومية، بما يجعلها تنسجم و مبادئ الادارة الالكترونية.

2-متطلب الكفاءات المتخصصة: أي ضرورة وجود يد عاملة مؤهلة تمتلك زادا معرفيا يحيط بمبادئ التقدم التقني. وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الادارة الالكترونية[1]

3-المتطلبات السياسية،حيث تترجمها وجود ارادة سياسية داعمة لاستراتيجية التحول الالكتروني، ومساندة لمشاريع الادارة الالكترونية، عن طريق تقديم العون المادي والمعنوي المساعد على اجتياز العقبات وتطوير برامج التحول الالكتروني والادارة الالكترونية

4-المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية،اذ تشمل العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة، ومستوعبة لضرورة التحول للادارة الالكترونية وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الاجهزة الادارية الالكترونية، وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الاجهزة الادارية مع الاستعانة بوسائل الاعلام، مع ضرورة توفير المخصصات المالية الكافية لتغطية الانفاق على مشاريع الحكومة الالكترونية دون اهمال الاستثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال وايجاد مصدر تمويل لها تمتاز بالديمومة على المستوى المركزي والمحلي.[2]

5-متطلبات البنية التحتية للاتصالات حيث ترتبط بإيجاد حواسيب الكترونية ونظم بيانات متكاملة وأكشاك الكترونية في الإمكان العمومية، والهواتف والفاكسات، وتعمل بنية الاتصالات على زيادة الترابط بين

[1] حجازي عبد الفتاح بيومي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، شركة جلال للطباعة، الإسكندرية – مصر ،2003م. ص80

[2] – براهيمي سميحة، الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع و الافاق، المؤتمر الدولي السادس بعنوان:
النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني ، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، المحور الخامس، ص 05.

مختلف الأجهزة الإدارية داخل الدولة، وتختلف متطلبات الحكومة الالكترونية بين مبادرة الكترونية وأخرى حسب برامج التحول الالكتروني وتبعا لحجم المشروع الذي يستهدف الاتمتة الكلية أو الجزئية لوظائف وأنشطة المنظمات الإدارية.[1]

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن تطبيق الحكومة الالكترونية

تندرج الآثار المترتبة عن تطبيق الحكومة الالكترونية في معرفة ايجابيات وسلبياتها [2]

الفرع الأول: إيجابيات الحكومة الالكترونية

-1سرعة أداء الخدمات :حيث إنه بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي، حدث تطور في تقديم الخدمة للمواطنين، بحيث قلت الفترة الزمنية لأداء الخدمة، ويعود ذلك إلى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسب الآلي بخصوص الخدمة المطلوبة، ومن ثم القيام بها في وقت محدد قصير جداً.

-2تخفيض التكاليف :يلاحظ بأن أداء الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة جدا من الأوراق والمستندات والأدوات الكتابية، هذا فضلا على أنه يحتاج إلى العرض على أكثر من موظف وذلك للاطلاع عليه والتوقيع بما يفيد ذك وإحالته إلى موظف آخر.

كذلك إنه بإتباع نظام الحكومة الالكترونية فإن التكلفة تقل كثيرا، وذلك نظرا لاستخدام الحاسب الآلي والذي يوفر الأدوات والأوراق الكتابية، والتقليل من عدد الموظفين مما يؤدي السرعة في أداء الخدمات.

-3اختصار الإجراءات الإدارية :لا شك أن العمل الإداري التقليدي يتسم بالعديد من التعقيدات الإدارية وذلك لأنه يحتاج في معظم الأحيان إلى موافقة أكثر من جهة إدارية على العمل المطلوب.

وللقضاء على البيروقراطية فإنه بإتباع طريق الحكومة الالكترونية يمكن تبسيط هذه الإجراءات، فمن خلال موظف واحد يمكن إنهاء المعاملة المطلوبة وهذا من دون رجوع الموظف إلى رؤسائه من أجل حصول على موافقة، بل عليه فقط العودة إلى قاعدة البيانات المعدة سلفاً في إدارته، والتي تعد بمثابة تفويض للموظف.

-4دقة الجودة الخدمة المقدمة :حيث يعتمد نظام الحكومة الالكترونية على حاسب الآلي، والذي تم إمداده بالمعلومات والبيانات المتعلقة بجميع الخدمات، ومن ثم فإنه لا وجه للخطأ في العمل المقدم عن طريق الأجهزة الالكترونية.

[1] ترقي يونس ,دور الحكومة الالكترونية في تحسين الاداء الخدمة العمومية رسالة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلةص35

[2] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص56 -57.

5-القضاء على الفساد الإداري :لما كان نظام الحكومة الالكترونية يتضمن إتمام المعاملات بطريقة الكترونية، حيث يمكن لصاحب الخدمة من خلال الدخول إلى الموقع الالكتروني الخاص بجهة الإدارة تحديد الخدمة المطلوبة ومراحلها وإجراءاتها، ومن ثم فإنه لا وجه لعلاقة مباشرة بين أي موظف وطالب الخدمة، ومن ثم تقل فرص انتشار جرائم الفساد من الرشوة وخلافه.

الفرع الثاني: سلبيات الحكومة الالكترونية

1-البطالة :فإن تطبيق هذا النظام يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة حيث تمكن من الحصول على جميع الخدمات، ولم تعد هناك حاجة إلى طلب تعيين موظفين جدد.

2-المساس بالصحة العامة :فمن خلال استخدام الانترنت للحصول على كافة الخدمات لفترات زمنية طويلة فإنها تؤثر على صحة الفرد طالب الخدمة، وخاصة حاسة النظر.

كذلك المداومة على استخدام هذه الشبكات يفقد الفرد فرصة التكيف مع المجتمع المحيط به، بسبب العزلة التي يفرضها الشخص على نفسه.

3-المساس بالحق في الخصوصية :يعتبر من أهم الحقوق التي حرصت أغلب القوانين على تنظيمها وكفالة حمايتها، وأفردت له العديد من النصوص.

4-فقدان الأمان :حيث يؤدي التعامل الالكتروني إلى فقدان الأمان تماماً في كثير من التعاملات عن طريق بطاقات الائتمان.

خلاصة الفصل:

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات تقنية متسارعة أثرت على ميادين الحياة المتعددة كانت لتكنولوجيات المعلومات و الاتصالات الحظ الأوفر فيها ،وظهر في علم الاقتصاد ما يسمى بالاقتصاد الرقمي ،حيث اوجد حالة جديدة تماما خصت حياة المجتمع المدني و ربطت المواطن و تلك المؤسسات باختلاف تخصصاتها ضمن نسق الكتروني متميز هذه الاستخدامات تسمى في الأدبيات المعاصرة بالحكومة الالكترونية و التي هي الوجه الأخر للحكومة التقليدية اي الحقيقية وتؤدي ذات المهام لكنها تعيش في الشبكات الالكترونية و انظمة المعلوماتية ، و تتميز بتبادل الوثائق و اجراء مختلف التعاملات الكترونيا بدل الحكومة التقليدية التي تتميز بكثرة الاوراق و الروتين و التعقيدات البيروقراطية ،و اصبح هذا المشروع الرقمي العالي الاستخدامات من المرتكزات الاساسية المعول عليه في احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني

مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر

تمهيد

لا شك أنّ الحكومة الإلكترونية أضحت واقعا ملموسا وامتدادا طبيعيا للطفرة التكنولوجية التي صاحبت مجتمع المعرفة، وقد وجدت الكثير من دول العالم أنّ استخدام تكنولوجيا المعلومات يتيح لها القضاء على الكثير من المشاكل والعقبات أمام سعيها الحثيث إلى تحقيق التنمية المستدامة، وأنّ الحكومة الإلكترونية تشكل مسعا مهما في طريق الإصلاح الإداري للمؤسسات الحكومية، بزيادة كفاءتها ، وتقديم أحسن الخدمات للمواطنين، مع تلاحم القطاع العام والقطاع الخاص في سبيل الرقي بالدولة، وهذا ما سعت إليه الجزائر من خلال إطلاق مشروع ((الجزائر حكومة إلكترونية)) .

المبحث الأول : واقع الجاهزية الالكترونية في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية في إطار مشروع الحكومة الإلكترونية بتنصيب لجنة تتشكل من ممثلي الوزارات وخبراء في تكنولوجيات الإعلام والاتّصال، أطلق عليها تسمية" اللجنة الإلكترونيّة" للبدأ في تطبيق هذا المشروع ، وفي هذا الإطار تم إنجاز الكثير من العمليات في بعض القطاعات مثل قطاع البريد وتكنولوجيا الاتّصال والضمان الاجتماعي، ووزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التربية ... وغيرها.

المطلب الأول: المبادرات القانونية لإرساء دعائم الحكومة الالكترونية في الجزائر

حاول المشرع الجزائري في العديد من النصوص القانونية مسايرة التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال بهدف بناء مجتمع المعرفة من خلال سن العديد من القوانين، والتي تدخل ضمن الآليات التي تؤسس لفكرة الحكومة الالكترونية، ونذكر منها:

01 -قوانين تنظيمية:

*المرسوم التنفيذي رقم 98 – 275 المؤرخ في 25 أوت 1998م [1]،والذي يضبط شروط وكيفيات ممارسة خدمات الانترنت ،وقد أنهى هذا المرسوم احتكار الدولة لقطاع الانترنت، مما سمح بظهور مزودين جدد عموميين و خواص.

*المرسوم التنفيذي رقم 2000 – 307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000م [2]،والذي يحدد شروط ومعايير تنظيم الانترنت والاستفادة منها وحقوق والتزامات مقدمي الخدمة والإجراءات المتبعة للحصول على الرخصة وحالات سحبها ،كما أشار إلى ضرورة تشكيل لجنة منح الرخص لتقديم خدمة الانترنت.

*القانون 03 – 2000 ،والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والذي يكرس الفصل بين وظائف المتعامل البريدي ومتعامل الاتصالات، فإعادة هيكلة وزارة البريد والمواصلات سمح بميلاد الجزائر للاتصالات وبريد الجزائر ،وتم تحديد إطار دستوري لسلطة ضبط مستقلة وحرة وفتحت الأبواب

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرسوم تنفيذي رقم 98 – 275 المؤرخ في 25 أوت 1998م المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 36 ،26 أوت 1998م، ص05.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية المرسوم التنفيذي رقم 2000 – 307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000م، الجريدة الرسمية، العدد 60 ،15 أكتوبر 2000م، ص15.

للمستثمرين الخواص، وتكلفت بمنح الرخص للقطاع الخاص سواء المتعلقة بالهاتف النقال أو الثابت وترخيصات موزعي خدمات الانترنت ومراكز النداء[1].

02- الثقة الرقمية : وتعّرف على أنها تلك البيئة المعلوماتية التي تتمتع وتتميز بخصائص الثقة التي تتميز بها البيئة الورقية[2]، ومن عناصرها التصديق الالكتروني والإمضاء الالكتروني.

ولاستكمال الترسانة التشريعية للثقة الرقمية في إستراتيجية الجزائر الالكترونية: عمل المشرع الجزائري على وضع مجموعة من القوانين منها * :**الاعتراف بحجية الكتابة الالكترونية** :من خلال إصدار القانون رقم 05 – 10 بتاريخ 20 جوان 2005م والمتمم والمعدل للقانون المدني الجزائري ،حيث انتقل المشرع من خلاله من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الالكتروني ،حيث أصبح للكتابة في الشكل الورقي مكان ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري، طبقا لنص المادة 323 مكرر من القانون المدني الجزائري ،ويقصد بها الكتابة في الشكل الالكتروني ذات التسلسل في الأوصاف أو الأرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة الالكترونية المستعملة ومهما كانت طرق إرسالها ،كما يقصد بالوسيلة الالكترونية المستعملة القرص الصلب أو المرن أو في شكل رسائل الكترونية.

***التوقيع الالكتروني** :اعتمد المشرع الجزائري التوقيع الالكتروني في نص المادة 2/327 من القانون المدني الجزائري، المعدلة بالقانون 05 – 10 المعدل والمتمم للأمر 75 – 58 المتضمن القانون المدني الجزائري، والتي تنص على أن: "يعتمد بالتوقيع الالكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة323 مكرر، وذلك من أجل إضفاء الحجية على المحررات الالكترونية".

03-التصديق الالكتروني :حددت ممارسة نشاط مقدمي خدمات التصديق الالكتروني بموجب المرسوم التنفيذي 07 – 162، وهو الأمر الذي يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (ARPT) ، وهذا الترخيص يكون مرفق بدفتر الشروط الذي يحدد حقوق وواجبات مؤدي الخدمات والمستعمل لها، والأشخاص الذين يجوز لهم قانوناً ممارسة هذا النشاط يجب أن تتوفر فيهم نفس

[1] آمنة بن عبد ربه، الجزائر في عصر المعلومات سنة 2013م حصيلة وآفاق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،2005م – 2006م، ص41.

[2] نذير غانم وعبد الحميد ريحان ونبيل عكنوش وجميلة معمر، "الثقة الرقمية ضمن استراتيجية الجزائر الالكترونية Algérie 2013) (-E 2013واقعها ودورها في إرساء مجتمع المعرفة"، بحث مقدم للمؤتمر 23ل لاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، جامعة قسنطينة – معهد علوم المكتبات والتوثيق ،2013م.

الشروط لممارس نشاط خدمة الانترنت. وبالتالي فإن نشاط مقدمي خدمات التصديق يعتبر نشاطا اقتصاديا يخضع للقيد التجاري طبقا للقانون التجاري ،وبالتالي تكون جهة التوثيق الالكتروني مسؤولة عن توثيق العقد الالكتروني ،الأمر الذي يجعل الوضع تطبيقاً لمهمة الموثق العادي.[1]

04- الدفع الالكتروني :تضمن القانون الجزائري مواد تتعلق بأنظمة الدفع الالكتروني، وفي سنة 2003م بدأ الاعتراف الرسمي بوسائل الدفع الالكتروني من خلال الأمر 03 – 11 المتعلق بالنقد والقرض[2]، من خلال المادة 69 التي تنص على أنه: "تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن الشخص من تحويل الأموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل".

05- الجريمة الالكترونية :أمام الفراغ القانوني في مجال الجريمة الالكترونية تم إصدار القانون رقم 04 – 15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات، والذي ينص على حماية جزائية لأنظمة المعلوماتية ،وذلك من خلال تجريم كل أنواع الاعتداءات التي تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات كالدخول غير المشروع لأنظمة المعلوماتية تغيير أو إتلاف المعطيات...،وفي سنة 2009م ،تم سن قانون الجريمة الالكترونية، القانون رقم 09 – 04 المؤرخ في 05 أوت 2009م ،والذي يتضمن القاعدة الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها .

المطلب الثاني : مؤشرات جاهزية الحكومة الالكترونية في الجزائر

حسب ما تشير التقارير حول مرتبة الجزائر عالميًّا في التطور والاستخدام التكنولوجي من أجل التحول إلى حكومة إلكترونية، أي تقديم الخدمات إلكترونيًّا في الجزائر كمرحلة بعد الحضور والتفاعل والتعامل الإلكتروني، فإنه يتطلب وجود تطبيقات وبنية أساسية حديثة بالمؤسسات الحكومية تستخدم في تنفيذ العمليات المتعلقة بتقديم وإتاحة الخدمات إلكترونيًّا وربط تلك التطبيقات بالإنترنت.

وبالعودة إلى الوجود الرقمي للمؤسسات الحكومية الجزائرية يتبين:

أن كثيرًا من المؤسسات الحكومية الجزائرية ليس لها مواقع إلكترونية على الإنترنت باللغة العربية، كما أن هناك من لديها مواقع إلكترونية باللغة الفرنسية وغير مترجمة إلى العربية (قيد التحضير) أما فيما يخص بالربط مع البوابة

[1] نذير غانم وعبد الحميد ريحان ونبيل عكنوش وجميلة معمر، مرجع سابق.

[2] الأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 26 أوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المؤرخة في 27 أوت 2003م، العدد 53، ص11.

الرسمية للخدمات الإلكترونية؛ فإنه لاتوجد أصلً هذه البوابة في الجزائر بالرغم من وجود بعض المؤسسات الحكومية التي توفر الربط بالإنترنت لمقراتها الرئيسة.

–التفاعل مع المواطنين :بعض المؤسسات الحكومية الجزائرية لديها مراكز للاتصال تختص بالرد على المواطنين والإصغاء إليهم . وهناك من المؤسسات مَن تتيح إمكانية تنزيل الاستمارات وطلبات التقدم للحصول على الخدمات من خلال مواقعها الإلكترونية، وينطبق ذلك على كل خدماتها أو بعضها.

وتدل النتائج والتقارير السابقة أن المؤسسات الحكومية لا تمتلك الأطر والمكونات الأساسية للتفاعل التي تمكنها من تطوير تفاعلها مع المستفيدين، وبالتالي لن تسهم في رفع جودة تقديم الخدمات .وعلى الجانب الآخر، فإن مؤسسات الحكومة الجزائرية المشاركة بقياس الجاهزية تقريبًا ليس لديها حضور على شبكات التواصل الاجتماعي وعلى الأخص على: [1]

You Tube، Twitter، Face book، ما يظهر تزايد الاهتمام من قبل المؤسسات الحكومية بإيجاد وسائل مختلفة للتواصل مع المستفيدين.

–أسلوب إتاحة الخدمات وتأدية الإجراءات الداخلية :تبين التقارير والمراتب الأخيرة أن أغلب الخدمات تتاح من خلال قنوات تقليدية ما يتسبب في إحداث بطء في تقديم الخدمات ويزيد من تكلفة تأدية الخدمات، ولكن على الرغم من هذا فإن بعض المؤسسات تحاول اتخاذ إجراءات فاعلة نحو تأدية خدماتها آليًّا وإتاحتها إلكترونيًّا.

إن الخدمات الحكومية بصفة عامة تنفذ إجراءاتها الداخلية بصورة يدوية أو آلية جزئيًّا، بالرغم من أنه يوجد اهتمام متزايد من قبل المؤسسات الحكومية بالتحول إلى تنفيذ الإجراءات الداخلية للخدمات الإجرائية لتنفذ آليًّا بالكامل؛ نظرًا لأهميتها للمستفيدين.

لكن، وكما أوضحت النتائج والتقارير واحتلال الحكومة الجزائرية المراتب الأخيرة على المستوى العالمي، فإن هذا لا ينفي وجود بعض النجاحات البسيطة والمتواضعة في إتمام الأعمال الداخلية وتفعيل أنظمة المراسلات والأرشفة والبريد الإلكتروني لدى بعض المؤسسات الجزائرية، إلا أنّها غير كافية.

ويعدُّ هدا تمهيدًا أو كما يسمى الحضور الإلكتروني لبعض المؤسسات المتقدمة في جاهزيتها للتعاملات الإلكترونية، ومن ثم التحول إلى الحكومة الإلكترونية كمرحلة رابعة وأخيرة من مستويات الجاهزية الإلكتروني.

[1] محمد شايب ما مدى الجاهزية الإلكترونية للحكومة الجزائرية؟(مؤشر الاستخدام التكنولوجي مثالً 2012 2016 م) ، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد الخامس، العدد العاشر، 2017 م، ص 40-41.

المطلب الثالث : أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية:

تعتبر عملية تخفيف الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن من ضمن التوجهات الكبرى التي باشرت فيها الدولة ، فلقد اتخذت السلطات العمومية جملة من التدابير من شأنها أن تسمح بتسهيل الأمور للمواطن و رفع العوائق البيروقراطية من أجل تقليص الهوة الموجودة بين الإدارة والمواطن.

وفي هذا الصدد يعتبر تطبيق الحكومة الالكترونية من أهم آليات تطوير علاقة المواطن بالإدارة وتحسين خدماتها العامة المقدمة لهم ، حيث تم الشروع في وضع عدة آليات لتطوير الإدارة وتكييفها مع التقدم التكنولوجي ، على غرار رقمنه سجل الحالة المدنية ، حيث انطلقت عملية تجريبية على مستوى بلديتي حسين داي وباب الواد بالجزائر العاصمة، قبل تعميمها تدريجيا على كامل التراب الوطن ففي مجال التسجيل المدني، تم إصدار شهادات الميلاد، جوازات السفر وبطاقات التعريف البيوميترية عقود الزواج، وعموما كل وثائق الحالة المدنية، وكذلك الأمر في الحالات التعليمية والصحية والاجتماعية ، وكل تلك الخدمات التي يمكن تحويلها إلى خدمات الكترونية تسلّم عن طريق المكاتب اللاورقية، الشيء الذي يؤدي إلى تقليص الروتين الإداري وتخفيض تكلفة انجاز وتنفيذ التعاملات وتسريع وقت الانجاز ومن ثم زيادة كفاءة أداء الإدارة العمومية .

كما وضعت الدولة الخطوة الأولى في طريق العصرنة بافتتاح أول بلدية الكترونية بالجزائر، والمرتكزة أساسا على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وذلك بالمقر الفرعي الإداري لحي (500) مسكن بباتنة ، ليتم تعميمه بعد ذلك بمختلف البلديات.

و تجسد هذه التقنية إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية ، دون أن يضطر المواطن للتنقل إلى مقر الحالة المدنية الرئيسي بالبلدية ، هذه البلدية الالكترونية الممثلة كتجربة رائدة ، تستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف ، شهادات الزواج و الوفاة ، وغيرها من الوثائق الإدارية الصادرة من طرف البلدية هذا زيادة على إنشاء بوابة "المواطن" الالكترونية التي تضم كافة الخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين.[1]

ولعل تجليات الحكومة الالكترونية تتمثل في:

[1] مقناني، صبرينة، مشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر: خطوة نحو إرساء مجتمع المعرفة، مؤتمر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية، الدوحة، قطر، نوفمبر، 2012.

- **على صعيد العمل الإداري:**

يمكن موظفي الإدارة من القيام بمهامهم بكل شفافية ويسر ففي إطار تنظيم كيان الإدارات العمومية وتسيير العلاقات فيما بينها فالعديد من البيانات والمعطيات والمراسلات يتم تبادلها بين هيئات الدولة وأجهزتها يوميا ، وبإمكان استعمال تقنيات الحكومة الالكترونية تقليص استخدام الأوراق والوثائق التقليدية ، والقضاء على الروتين الإداري ، وتخفيض تكلفة تنفيذ المعاملات ، وانجازها في وقت قياسي ، باستعمال البريد الالكتروني وتقنيات الانترنت ، لتحسين إنتاجية العمل الإداري وتوظيف قدرات الشبكات التي يتشكل منها بنيان الحكومة الالكترونية ، لضمان تحقيق أعلى مستوى من كفاءة وفعالية العمل الإداري ، لتعزيز العلاقات الرسمية البينية داخل هياكل ومؤسسات ومرافق الدولة.

- **علاقة الإدارة بالأعمال :**

ترتبط الإدارة بعلاقات متعددة مع قطاع الأعمال لما لها من أدوار ووظائف في مجال إعداد الخطط وتوجيه الاستثمار، ودعم القطاعات الاقتصادية وتنظيمها وتحفيزها وحمايتها ، ومراقبة عمليات الاستيراد والتصدير وتسهيلها ، ومراقبة خدمات المؤسسات والشركات الخاصة في مجال التصريح بالعمال ، والفوترة والتهرب الضريبي ، وكذا تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص وعقود الامتياز والتحكم الجيد في عمليات المناقصات والمزايدات ، ومن شأن العمل بتكنولوجيات الحكومة الالكترونية كذلك أن يساعد على استيعاب كل تلك الأدوار لتعزيز الشراكة مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص بكل مرونة وشفافية ، خاصة عبر النشر الالكتروني للإعلانات والتشريعات والقوانين لتحقيق أفضل مستويات النجاح، وتنمية قدراتها على الإنتاج وتطويره.

- **تقريب الإدارة من المواطن:**

و لقد تميزت سنة (2015) بتسريع وتيرة عصرنة الإدارة بهدف تحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن من خلال جملة من التدابير تمثلت خصوصا في تخفيض أجال منح جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية إلى جانب استحداث ولايات منتدبة بالجنوب ، وتمثلت هذه التدابير في صدور مرسوم تنفيذي يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية [1]، قصد التخفيف من حجم الملفات والإجراءات الإدارية ، وألزم هذا المرسوم الولايات و الدوائر والبلديات و الوزارات و الإدارات العمومية التابعة لها بعدم الاشتراط مستقبلا من المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية مثل

[1] مرسوم تنفيذي رقم 15-204 يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية

مستخرجات من عقود الميلاد و الزواج والوفاة، وذلك بعد ربطها المباشر بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية التابع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، واستفادت في مرحلة أولى من هذا الربط كل من وزارات التعليم العالي والتربية الوطنية و التكوين لمهني.

– تسهيل حصول المواطن على الوثائق الإدارية:

وفيما يخص تسهيل إجراءات حصول المواطن على مختلف الوثائق الإدارية ، تم تخفيض آجال تسليم الوثائق البيومترية ، خاصة بعد تحول استخراج وثائق جواز السفر وبطاقة التعريف والبطاقات الرمادية لمصالح البلديات ، ولتفادي عناء التنقل إلى المقرات الإدارية بالنسبة للمرضى والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة استحدثت وزارة الداخلية والجماعات المحلية لأول مرة فرق تقنية مجهزة بحقائب بيومترية متنقلة ، لتمكين هذه الفئات من القيام بإجراءات استخراج مختلف الوثائق الإدارية كأخذ البصمات والتوقيع الالكتروني وكذا الصورة الرقمية من مقرات سكناهم.

ويهدف هذا المشروع الجديد أساسا إلى مكافحة البيروقراطية وتقريب الإدارة من المواطن وتحسين المرفق والإدارة العمومية.[1]

[1] فرطاس فتيحة ، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الحكومة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطن ، نفس المرجع ، ص320.

المبحث الثاني : تحديات و افاق تفعيل مشروع الجزائر الالكترونية

تمهيد

إن تطبيق الحكومة الإلكترونية في العمل الحكومي يعود إلى كافة النشاطات والإجراءات الحكومية ونقلها من الإطار التقليدي إلى الإطار الإلكتروني بالاستخدام الأمثل لأحدث عناصر التكنولوجيا والاتصالات تحقيا لتميز والارتقاء بكفاءة وجودة العمل الاداري بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد والمال .

المطلب الأول: مشروع الجزائر الالكترونية .

يعد مشروع الجزائر الإلكترونية من المشاريع الكبرى التي أعدتها وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بداية من العام 2009 ، في إطار تشاورات شملت مؤسسات و إدارات عمومية إضافة إلى متعاملين اقتصاديين عموميين و خواص ، كما شملت الجامعات و مراكز البحث.

و الجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم و تكنولوجيات الإعلام والاتصال و من هذا المنطلق يرمي هذا البرنامج الاستراتيجي إلى الإسراع في تشييد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي في الجزائر من خلال تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة في كافة القطاعات (المؤسسات الإدارة العمومية، قطاع التربية والتعليم...).

بما يساهم في عصرنة الإدارة العمومية و يجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين ، وبذلك يعتبر هذا البرنامج بمثابة إستراتيجية وطنية شاملة و متكاملة لتأطير وتحيين السياسة الوطنية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال ، و التي تشكل إحدى القنوات لتنفيذ الاتجاهات الكبرى للسياسة الوطنية التنموية .

و يعتمد مشروع الجزائر الالكترونية على (13) محورا رئيسي ، و تتلخص هذه المحاور في :

- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.
- تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات.
- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي ، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال تطويرا مكثفا .
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة.
- تطوير الكفاءات البشرية، من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين والتأطير الجيد.

– تدعيم ثلاثية "البحث والتطوير والابتكار"، وضبط مستوى الإطار القانوني ، بالإضافة إلى محور الإعلام والاتصال الذي يهدف إلى التحسيس بدور تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تحسين معيشة المواطن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر.

– تثمين التعاون الدولي في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصالات الذي يخص امتلاك التكنولوجيات والمهارات ذات الصلة من خلال المشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية.

– و ضع آليات التقييم والمتابعة ، و التي تهدف إلى تحديد نظام مؤشرات معينة تعني بالمتابعة والتقييم وتسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيات الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى إجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الاستراتيجي"للجزائر الالكترونية 2013 ".

و لقد تمثلت أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية فيما يلي :

– ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين في مختلف مجالات الحياة ، وتحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن ، هذا بالإضافة إلى التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية ، وكذا تبسيط مختلف العمليات الإدارية و مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد، كما تضمن تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية البرامج الأساسية التالية :

– **برنامج تطوير التشريعات:** والذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الالكترونية وتطوير التشريعات.

– **برنامج تطوير البنية المالية:** يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح أكثر مرونة.

– **برنامج التطوير الإداري والتنفيذي:** والذي يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الالكترونية.

– **برنامج التطوير الفني:** يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع ، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية ، والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات و قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات.

– **برنامج تنمية الكوادر البشرية:** من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية ، بما يتلائم مع مفهوم الحكومة الالكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل ، التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية، التي تشارك في مشروع الحكومة الالكترونية ، تهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه.

– **برنامج الإعلام والتوعية:** من خلال إعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية.[1]

المطلب الثاني : آفاق وتحديات الحكومة الالكترونية في الجزائر:

الفرع الأول : آفاق الحكومة الالكترونية في الجزائر:

بهدف إرساء مبادئ الحكومة الالكترونية تعمل وزارة الداخلية على تطبيق مفهوم الحكامة الالكترونية على المستوى المحلي و هذا بتطبيق "البلدية الالكترونية" حيث سيتم تطوير نظمها المعلوماتية وتطبيقها في مختلف المجالات انطلاقا من سنة 2017، على أن تعرف أولى مراحلها التجريبية مطلع سنة 2018 ببلدية الجزائر الوسطى لتسعى عقب هذا لتعميمها، الى جانب سعيها لإنشاء الشباك الالكتروني الموحد لمختلف الخدمات الإدارية والذي سيسمح باقتصاد الوقت في معالجة الطلبات وتخفيف الإجراءات على مستوى كل البلديات والشروع في تقديم خدمات عن بعد لصالح المواطن دون تنقله للمصالح البلدية بفضل التوقيع الالكتروني على الوثائق الإدارية.كما تهدف الوزارة الى إنشاء بوابة الكترونية موحدة تشمل كافة المصالح العمومية منشانه التسهيل للمواطن للحصول على المعلومة " بنقرة واحدة" وكذا تطوير الخدمات الإدارية، ما من شأنه إضفاء " مصداقية ومرونة أكثر للإدارة".

من هذا الجانب تعمل الوزارة على وضع حيز الخدمة تدريجيا ''رخصة السياقة البيومترية وبطاقة ترقيم العربات الالكترونية وهذا مطلع سنة 2017 ،والذي يعتبر مشروعا استراتيجيا تسعى الوزارة لتجسيده قبل نهاية السنة الجارية،وتهدف من خلال هذا المشروع إلى التقليل من أثار حوادث السير وضمان السلامة المرورية وكذا حماية الاقتصاد الوطني من التبديد والتهرب،و تقديم خدمة عمومية جديدة للمواطن متطورة،وذات نوعية بعيدا عن تعقيدات البيروقراطية[2]

الفرع الثاني : التحديات التي تواجه الإدارة الإلكترونية

تعترض الإدارة الالكترونية العديد من المعيقات منها:

*عدم رغبة بعض الشركات و المؤسسات في مواكبة التغيير.

*عدم توافر الموارد المالية اللازمة لدعم الإدارة الإلكترونية.

[1] فرطاس فتيحة ، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الحكومة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطن ، مجلة الاقتصاد الجديدة ، اعدد 15 المجلد 02-2016 ، ص161.

[2] محمد محمود الخالدي، التكنولوجيا الالكترونية، داركنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007م ص120

*-المشكلات التي تعترض العاملين عند التعامل بشكل مستمر مع شبكة الإنترنت ،و مثلاً كضرورة إجادة اللغة الإنجليزية.

*غياب الوعي ،والإدراك لدى عض الموظفين بضرورة الاعتماد على الإدارة الإلكترونية.

*عدم توافر الآلآت و الأدوات التكنولوجية الحديثة اللازمة للإدارة الإلكترونية.

*-عدم قدرة الموظفين على تشغيل الآلآت و الأدوات الإلكترونية ،و الحاجة إلى تدريبهم ،و هذا ما يكلف الشركة أعباء مالية.

المطلب الثالث: معوقات تجسيد مشروع الحكومة الإلكترونية:

ليس من الإنصاف القول بعدم توافر إرادة سياسية لإنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية، وهذا ما يمكن معاينته من خلال الجهود المبذولة في هذا الإطار، غير أنّ تحقيق الأهداف المنشودة يصطدم بجملة من العوائق منها:

* انخفاض نسبة ربط المواطنين بشبكة الهاتف الثابت التي تعدّ ضرورية لاستعمال شبكة الانترنت، فلا تزال البيروقراطية السمة المميزة لمؤسسة اتصالات الجزائر في نظرنا.

* التأخر الكبير في انجاز البنية التحتية للاتّصالات حتى أنّ الكثير من الدول المتخلفة تجاوزتنا في هذا المجال رغم شح مواردها الاقتصادية على غرار الكثير من الدول الإفريقية الفقيرة.

* انخفاض نسبة الربط بالانترنت وقلة استخدامه من قبل المواطنين والإحصائيات تؤكد أنّ الجزائر تحتل مراتب جد متدنّية في هذا المجال، ولا يمكن مقارنتها بالدول الرائدة على الإطلاق مثل كوريا والولايات المتحدة واليابان وغيرها، حتى أنّ الكثير من أساتذة الجامعة وهم نخبة البلاد وطبقتها المثقفة تجدهم لا يستعملون الانترنت.

* قلة التعاملات المالية الإلكترونية، حتى أنّ الكثير من المتعاملين الاقتصاديين والمواطنين يتخوفون من استخدام البطاقات الإلكترونية نظرا للأخطاء التي تحدث نتيجة استخدامها، لذا يلجئون للتعامل بالنقود الورقية.

* شح النصوص التشريعية في مجال التعاملات والمعاملات الإلكترونية وما صدر منها جاء على استحياء لينظم مسائل فرعية مثل التصديق الالكتروني مؤخرا.

* النقص الكبير في الكوادر البشرية المؤهلة في مجال الإعلام والاتصال رغم الجهود المبذولة في هذا الصدد من دورات تكوينية ورسكلة الموظفين الحكوميين.

* انتشار الجريمة الإلكترونية من خلال عمليات القرصنة والاختراقات للمواقع الإلكترونية الرسمية مثل ما حدث لموقع الضرائب[1].

[1] - أحمد بن عيشاوي: أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، العدد7، 2009، 293.

خلاصة الفصل .

إن الإدارة الإلكترونية في الجزائر لازالت في مهدها ولازالت بذرتها الإدارية تنمو وبشكل بطيء مقارنة مع الدول العربية والأجنبية التي كانت السباقة في تبني مدخل الإدارة الإلكترونية ضمن ما يسمى بعملية الترقية الإدارية وتطوير الخدمات وتحسينها بشكل يرقى إلى مستوى طموحات المواطن ووفق ما تتطلبه حاجاته التي تتميز بالتغير المستمر ، لذا كان لزاما على الإدارات الجزائرية مواكبة تلك التغيرات المستمرة لحاجات المواطن بالشكل والكيفية التي تتماشى معها.

الخاتمة

الخاتمة:

إن تطبيق الحكومة الالكترونية يلعب دورا مهما في حياة جميع الأطراف التي لها علاقة بها، و التي تتمثل في المواطنين و رجال الأعمال، وكذا الحكومة بحد ذاتها نظرا للمزايا التي تقدمها من ربح للوقت والجهد و التكلفة. و مع اتجاه معظم الدول لتبني نظام الحكومة الالكترونية التي أضحت مطلبا ضروري للارتقاء بجودة الخدمات الحكومية، و تسهيل الحياة العامة للمواطنين و تقريبهم الى المنظمات الحكومية، ظهرت الحاجة الضرورية الى دراسة سبل التطبيق العملي لها، فمن أهم المتطلبات التي يجب إدراكها عند عملية إرساء الحكومة الالكترونية حل المشاكل الموجودة في الواقع قبل الانتقال الى الجانب الالكتروني.

-من خلال دراسة موضوع الادارة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والآفاق توصلنا إلى مجموعة من النتائج والمقترحات كالآتي:

اولا: النتائج:.

1-إن الادارة الالكترونية جاءت نتيجة لتطورات متعددة، كان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحظ الأوفر منها، وهي تؤدي نفس مهام الادارة التقليدية لكن من خلال نمط الكتروني موحد.

2- تعدد الأهداف من خلال تطبيق هذه التقنيات الحديثة، حيث تتمحور حول التقليل من التعقيدات الإدارية، وتدعيم الشفافية والسرعة والدقة في المعاملات.

3- إن تطبيق هذه التقنيات الحديثة يستلزم توفير البنية التحتية الأساسية لقيامها، والمتمثلة في جملة من المتطلبات الضرورية كتوفير شبكة الاتصالات والحواسيب الآلية وتوسيع انتشار الانترنت وجودتها وسن قوانين وأنظمة خاصة بهذا المجال وإعداد العنصر البشري المؤهل وغيره.

4- من أهم المعوقات التي تحول دون تحقيقه بالإضافة إلى عدم توفير البنية الأساسية هناك محدودية أعمال التوعية والتحسيس بأهمية هذا المشروع وتفعيل إدارة المعرفة وعدم تقديم الدعم اللازم المتعلق بأسعار العتاد الالكتروني وأجهزة الاتصالات وغيره.

5- بخصوص مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر والذي تجاوز سنوات على إطلاقه فإنه تعتبر فيه جملة من العقبات تحول دون تحقيقه أهمها ،عدم استكمال البنية التحتية للاتصالات ومحدودية انتشار الانترنت وسن القوانين المنظمة لهذا المجال.

6-ارتباط الإدارة العامة بالتطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال أفرز ما يسمى ''بالحكومة الالكترونية''، والتي هي ضرورة ملحة على كل الحكومات لمسايرة التقدم الحاصل في ميدان الإدارة، وتحسين مستوى الخدمة العمومية.

7- لمسايرة التطور العالمي، أطلقت الجزائر مبادرتها للحكومة الالكترونية، والتي تضمنت مجموعة من الأهداف ومجموعة من الآليات لتنفيذها، وعدم تجسيد مشروع الحكومة في الآجال المحددة له هو راجع إلى عدم التحكم في آليات التنفيذ، مما أدى إلى فشل السياسة العامة في هذا المجال.

8-تبذل الجزائر جهوداً كبرى من أجل توفير البنية التحتية للحكومة الالكترونية، لكن عدم استكمال البرامج الكبرى مثل، تعميم التدفق السريع وتوفير الحماية القانونية والإطار القانوني التنظيمي، وتوفير الإطارات المدربة لتنفيذ المشروع، كلها عوامل أدت إلى عدم نجاح مخطط الحكومة الالكترونية في الجزائر في الآجال المحددة له.

9- تقدم العديد من المؤسسات العمومية في الجزائر بعض الخدمات الالكترونية للمواطنين، كالخدمات المالية لمؤسسة بريد الجزائر والبنوك و خدمات قطاع العدالة الالكترونية كخدمة صحيفة السوابق العدلية، وخدمة بطاقة الشفاء، وخدمات قطاع التعليم و غيرها، ولكن المواطن الجزائري وقطاع الأعمال يطمحان إلى خدمات أكثر.

10-تمتلك الجزائر إمكانيات بشرية ومادية، وحسن استغلالها ستكون له الآثار الايجابية على مشروع الحكومة الالكترونية

11-عملت الجزائر على بناء مجتمع المعلومات في الجزائر، وانصبت اهتماماتها على تعميم استعمال الانترنت والإعلام الآلي من خلال برامج عديدة مثل تعميم استعمال الألياف البصرية والتدفق السريع، وفشل هذه المشاريع يعد من أقوى الأسباب لتأخر مشروع الحكومة الالكترونية.

12-تأخر استكمال البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وانتشار أمية الحاسوب بالجزائر أدى إلى اتساع الفجوة الرقمية والتي تعد من تحديات الحكومة الالكترونية في بلادنا.

ثانيا التوصيات:.

1-ضرورة الاستثمار الفعال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء حكومة الالكترونية قوية الأركان والذي يتطلب انتشار الانترنت، وتوفير القوانين والأنظمة الراعية لهذه التكنولوجيا وتنمية وتأهيل العنصر البشري للتكفل بمجمل القضايا التقنية المتولدة عن الاستخدامات الرقمية ضمن الفضاء الالكتروني المتميز.

2-ضرورة العمل على تحسيس وتوعية المواطنين بمزايا هذه التقنيات الحديثة وتقديم التسهيلات الضرورية لهم بخصوص تكاليف اقتناء العتاد اللازم.

3-إن مجالات الأعمال المختلفة اليوم هي في حاجة ماسة أكثر من غيرها إلى الاستفادة من هذه التقنيات والانخراط في الاقتصاد الرقمي بفضل ما يوفره لها من سهولة وسرعة في إجراء التعاملات المحلية والدولية وبأقل جهد وتكاليف.

4-ضرورة المسارعة إلى إيجاد حلول للمعوقات ،لاسيما في ظل انضمام الجزائر المرتقب في منظمة العالمية للتجارة وتطلعاتها الواعدة للشراكات الأوروبية والإقليمية المتعددة.

5-الحكومة الالكترونية مشروع غير قابل للاستنساخ، أو التقليد لمجرد مواكبة العصر إنما هو نظام يقوم على إستراتيجية واضحة تتضمن الأهداف التي تراعي خصوصية المجتمع واحتياجاته والإمكانيات المتوفرة، وهذا لزيادة فرص نجاح المشروع.

6-تكثيف الجهود من اجل التغلب على مشكل الأمية في الجزائر باعتبارها من أكبر التحديات التي تواجه مشروع الحكومة الالكترونية

7-حل المشاكل المرتبطة بالأمن المعلوماتي بالنسبة للمؤسسات العمومية عن طريق التعاون والتنسيق فيما بينها، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، وكذلك قضايا الأمن المتعلقة بالمواطن لكسب ثقته باعتباره عنصر مهم في نجاح مخطط الحكومة الالكترونية.

8-تعميم الانترنت ذات التدفق السريع لضمان جودة وسرعة الاتصال وتحسين نوعية الخدمة الالكترونية، وتوفير مجانية الانترنت لاسيما في قطاع التعليم والصحة.

9-تكثيف حملات التوعية بأهمية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال، وما تقدمه من فوائد للأفراد والمؤسسات.

10-الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره الأداة التي تسهم في تنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية عن طريق برامج التكوين المكثفة والتدريب والتوعية للموظفين والقيادات الإدارية، وبالمواطن باعتبار أن مشروع الحكومة الالكترونية موجه له بالأساس، ونجاح هذا المشروع مرتبط بوعي المواطن به وتفاعله معه.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

1- الكتب:

1. إبراهيم، ليث سعد الله حسين "الحكومة الإلكترونية وتأمين خدمات وأداء متميز لمستقبل الإدارة العامة،

2. براهيمي سميحة، الادارة الالكترونية في الجزائر بين الواقع و الافاق، المؤتمر الدولي السادس بعنوان: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر

3. حجازي عبد الفتاح بيومي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، شركة جلال للطباعة، الإسكندرية – مصر ،2003م.

4. حسين بن محمد الحسن، ''الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق''، بحث مقدم للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض ،13- 16 ذو القعدة 1430هـ الموافق 1- 4 نوفمبر 2009م.

5. سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، الرياض، (د، س، ن).

6. عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة مدخل لأداء وتطوير الحكومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة – مصر، 2008م.

7. عبد الحميد بسيوني، الديمقراطية الالكترونية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2008م.

8. عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية – مصر، 2008م.

9. فهد ناصر العبود، الحكومة الالكترونية بين التخطيط والتنفيذ، ط 2، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض – المملكة العربية السعودية، 2005 م.

10. محمود الخالدي محمد، التكنولوجيا الالكترونية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن ،2007م.

11. محمود القدوة، الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ،2009.

12. النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني ، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، المحور الخامس.

المجلات

1. أحمد بن عيشاوي، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة، ورقلة – الجزائر، 2009م – 2010 م.
2. الأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 26 أوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المؤرخة في 27 أوت 2003م، العدد 53.
3. سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 7، جامعة المستنصرية، بغداد – العراق، 2009م.
4. طلحي كوثر ، سبل تطبيق الحكومة الالكترونية – الآفاق والتحديات– مجلة دفاتر البحوث العلمية .
5. فرطاس فتيحة ، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطن ، مجلة الاقتصاد الجديدة ، اعدد 15 المجلد 02-2016 .
6. محمد شايب ما مدى الجاهزية الإلكترونية للحكومة الجزائرية؟(مؤشر الاستخدام التكنولوجي مثالً 2012 2016 م) ، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد الخامس، العدد العاشر، 2017 م.

الملتقيات العلمية:

1. عبد القادر بلعربي ، لعرج مجاهد نسيمة ، مغبر فاطمة الزهراء، تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي 14مارس / الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر،13 2012 .
2. عبد القادر العاطف ، متطلبات الحكومة الالكترونية في مواجهة مخاطر الاقتصاد الافتراضي، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول 14 .مارس 2012 .
3. وسيلة واعر ، دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية –حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائر، الملتقى .الدولي حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، ديسمبر 2010 .

المراسيم التنفيذية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية المرسوم التنفيذي رقم 2000 – 307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000م، الجريدة الرسمية، العدد 60 ،15 أكتوبر 2000م.

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرسوم تنفيذي رقم 98 – 275 المؤرخ في 25 أوت 1998م المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 36 ،26 أوت 1998م.

الرسائل الجامعية

1. آمنة بن عبد ربه، الجزائر في عصر المعلومات سنة 2013م حصيلة وآفاق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،2005م – 2006م.
2. ترقي يونس ،دور الادارة الالكترونية في تحسين الاداء الخدمة العمومية رسالة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
3. د. جبريل حسن العريشي، ورقة بحثية بعنوان" الحكومة الإلكترونية واستراتيجيات تطبيقها"، جامعة الملك سعود، سنة 2010.
4. نذير غانم وعبد الحميد ريحان ونبيل عكنوش وجميلة معمر، ''الثقة الرقمية ضمن استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 (Algérie 2013 E-) واقعها ودورها في إرساء مجتمع المعرفة''، بحث مقدم للمؤتمر 23ل لاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، جامعة قسنطينة – معهد علوم المكتبات والتوثيق ،2013م.

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر والعرفان

مقدمة. ..... أ

تمهيد: 8

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية للحكومة

المبحث الأول : ماهية الحكومة الالكترونية 9

المطلب الأول :مفهوم الحكومة الالكترونية.....9

الفرع الاول : نشأة الحكومة الإلكترونية 9

الفرع الثاني : تعريف الحكومة الالكترونية 10

المطلب الثاني: أهداف الحكومة الالكترونية 12

المطلب الثالث :أهمية الحكومة الالكترونية 13

المبحث الثاني: آليات تطبيق الحكومة الالكترونية.....15

المطلب الأول :مراحل الانتقال إلى الحكومة الالكترونية 15

المطلب الثاني :متطلبات التحول إلى الحكومة الالكترونية 16

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن تطبيق الحكومة الالكترونية 18

الفرع الأول: إيجابيات الحكومة الالكترونية.....18

خلاصة الفصل:.....20

الفصل الثاني: مشروع الحكومة الالكترونية

فهرس المحتويات

تمهيد 22

المبحث الأول : واقع الجاهزية الالكترونية في الجزائر 23

المطلب الأول: المبادرات القانونية لإرساء دعائم الحكومة الالكترونية في الجزائر 23

المطلب الثاني : مؤشرات جاهزية الحكومة الالكترونية في الجزائر..... 25

المطلب الثالث : أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية:: 27

المبحث الثاني : تحديات و افاق تفعيل مشروع الجزائر الالكترونية..... 30

تمهيد 30

المطلب الأول: مشروع الجزائر الالكترونية 30

المطلب الثاني : آفاق وتحديات الحكومة الالكترونية في الجزائر: 32

الفرع الأول : آفاق الحكومة الالكترونية في الجزائر:..... 32

الفرع الثاني : التحديات التي تواجه الإدارة الإلكترونية..... 32

المطلب الثالث: معوقات تجسيد مشروع الحكومة الإلكترونية 33

خلاصة الفصل 35

الخاتمة:..... 37

قائمة المراجع..... 41

الملخص:

يعيش العالم في هذه الفترة ثورة تقنية عالية في ظل التقدم العلمي و التكنولوجي و هذا التطور في تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و المعرفة أدي إلي ظهور أساليب و أدوات و طرق و تقنيات جديدة في كل المجالات و بالأخص في مجال الإدارة ووظائفها، مما فرض علي كل الدول و الحكومات إعادة تقييم الأداء الحكومي و إعادة النظر في وظائفها التقليدية و الخدمات التي تقدمها للمواطن.

و قد حاولنا في هاته الدراسة التطرق إلي مدي الجاهزية الإكترونية لبلوغ مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر منذ 2013م وتسليط الضوء علي واقع فيها و التحديات التي تحول دون التطبيق الكامل لهذا النظام، خاصة أنه لا يزال مصطلح الحكومة الإلكترونية حديثا من حيث الطرح و التصور خصوصا في الدول النامية، و تسعي الجزائر جاهدة لمواكبة هذا التطور.

و في ختام الدراسة حاولنا الخروج ببعض التوصيات التي من شأنها أن تساعد في بعض الحلول من أجل الوصول إلي تفعيل مشروع حكومة إلكترونية في الجزائر لإرساء حكم فعال و رشيد مستقبلا.

الكلمات المفتاحية:الحكومة الإلكترونية،الإدارة الجزائرية،تكنولوجيا المعلومات، الإعلام و الإتصال،الجزائر الإلكترونية.

Summary:

The world is living in a period of high technical revolution in light of scientific and technological progress. This development in information and communications technology and knowledge has led to the emergence of new methods, tools, methods and technologies in all fields, especially in the field of administration and its functions. This has forced all countries and governments to reevaluate government performance and reconsider their traditional functions and the services they provide to citizens.

In this study, we tried to address the extent of electronic readiness to reach the e-government project in Algeria since 2013 and to highlight the reality there and the challenges that prevent the full application of this system, especially that the term e-government is still new in terms of proposal and concept, especially in developing countries, and Algeria is working hard to keep up with this development.

At the end of the study, we tried to come up with some recommendations that would help in some solutions in order to reach the activation of an electronic government project in Algeria to establish effective and rational governance in the future.

keywords: e-government, Algerian administration, information technology, media and communication, e-Algeria.